

والشافعي واحمد بن حنبل في أشهر الروايتين عنه رضي الله
 عنهم والثالث انه لم يقع حكمه مستمرا وهو قول الامام ابي حنيفة
 رضي الله عنه وادعى الروايتين عن الامام احمد رضي الله عنه
 لكن لا نشترط هذه الصيغة المتقدمة ويشترط ان يكون مجهول
 النسب ولا ولا عليه لاحد عند الحنفية وهو عند جمهور
 البرد وادعى الارحام والله اعلم **الفائدة الثانية**
 نقل بن الاثير عن احمد رضي الله عنه في كتاب التمهيد في غريب الحديث
 انه في الحديث المشرف ان يصلي الله عليه وسلم امر ان
 توسد دونه من ارض بن النضام قال تخصيص النساء في
 الدور يشبه ان يكون علي معنى القسمة بين الورثة وخصه من
 لها الا ينفق بالمدينة غداين لا عشرة لهم فاقتارهم المازل
 فليسكني ويجوز ان تكون الدور في ايديهم على سبيل الوقف
 فمن لا للملكية كما كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم في ايدي
 نسائه بعد الوفاة والله اعلم **الفائدة الثالثة**
 الاستاذ المذكور ثلاثة اقسام قسم بورث به من الجانبين
 وهو التكاثر وقسم بورث به من جانب واحد وهو الولا وقسم
 بورث به من الجانبين تارة كالابن مع ابيه والاخ مع اخته ومن
 جانب واحد اخري كابن الاخ مع عمة والجد مع ابن بنتها وهو
 الغرابة والله اعلم وموافق سنة اقتضى الاصل منها علي ما ذكرتم
 بقوله ثلاثة وهي الحق وهو المانع الاول وهو لغة العبودية وشرا
 عجز حكمي يقوم بالانسان بسبب الكفر فلا توارث بين حرمين
 ولو مكانا اذ من ذرا او معلقا عنقه بصفة او موصى بعتقه وام ولد
 ولو غنق قبل القسمة لانه لو وسد حشا الملك السيد وهو اجنبي
 عن الميت ولا مال له يورث عنه وما قلناه في المسألة هو ما عليه

سوانع الارث

الا

الامان الشافعي واحمد بن حنبل رحمهما الله خلافا للامام
 ابي حنيفة وما لك رحمهما الله حيث قالوا اذا مات المكة قبل ان
 كانت ابنة ونزك مالا فودي منه كتابته او ما يهي بها وما افضل
 لورثته مطلقا عند ابي حنيفة رحمه الله ولما كان معه في الكتاب
 من يعق علي المراد املكه ومن ولده في الكتاب دون وس ثمة
 الا حوا عند الامام مالك رحمه الله اما اذا مات للمكاتب مورث
 قبل غنقه لم يرثه بحال عند جمهورنا للشافعي واحمد بن حنبل
 رحمهم الله وما لبعض فقهاء اربعة مذاهب احدها انه كالقن
 في جميع احكامه وهو قول زيد بن ثابت رضي الله عنه وبه قال
 اهل المدينة ومالك وابو حنيفة والشافعي في القن من رخصه ابيه
 فلا يرث ولا يورث ولا يجيب وفيه ملكة في القن قولان احدهما
 لما لك بعضه وهو من ذهب المالكية والثاني لبين المال والمذهب
 الثاني انه كالحر في جميع احكامه يورث ذلك عن ابن عباس
 رضي الله عنهما وبه قال الحسن وجابر والبخاري والشافعي
 والثوري وابو يوسف ومحمد بن فريرث وبورث ويجوز
 كالحرة والمذهب الثالث ان لكل من البعض حكمه ويورث عن
 علي رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه وبه قال عثمان
 البتي والتميمي واهل الظاهر واحمد بن حنبل في يورث ويورث
 ويحجب بقدر ما فيه من الحرية والمذهب الرابع انه لا يرث ولا يجيب
 ويورث عنه ما لك ببعضه الحرة وبه قال طاوس وعمر بن دينار
 وابو ثورث وهو قول الشافعي في الجدي وفيما يورث منه
 الجدي بقولان احدهما انه جميع ما ملكه ببعضه الحر وهو المعتمد
 والثاني انه بين وس ثمة وما لك بعضه على نسبة الرق والحرية
 فانما يورثه نسبته من عدم الاس من الرقيق مسبية